أسباب ومصادر البطالة في الاقتصاد العراقي

(٣ - ٣)

الدكتور باتع خليفة الكبيسي*

ان الانجازات التي تحققت في مجال جذب المستثمرين المحليين والاجانب، رغم اهميتها مازالت بحاجة الى المزيد من التطور والتيسير والشفافية لتعزيز فاعليتها في جذب الاستثمارات وخاصة في ظل المنافسة الدولية الشديدة لجذب الاستثمارات الخاصة وتقديم كافة التسهيلات لها، كذلك فان تحسين مناخ الاستثمار وتحقيق حرية انتقال عوامل الانتاج في الاقتصاد العراقي يرتبط بتحقيق الاستقرار واستتباب الامن، ولكي تقوم الحكومة بتوفير فرص العمل الكافية لمواجهة البطالة والتخفيف من حدتها يجب عليها تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تكفل توفير فرص عمل جديدة في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تحديد بعض التوجهات العامة ومنها ما يلي:

١- تنسيق اهداف التعليم والتدريب وهيكلية مؤسساتها مع اهداف خطط التنمية، وذلك بربط مناهج التعليم والتدريب بالبحث والتطوير وباحتياجات سوق العمل.

٢- توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في تخطيط وتمويل النظم التعليمية والتدريبية بما يتيح هامشاً اكبر لمساهمة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

٣- الارتقاء بمستويات الاداء النوعي لقطاعي التعليم والتدريب والتمسك بمعايير اداء معينة، وقد يكون ذلك من خلال مؤسسات الاعتماد الاكاديمي والفني او أي نظم اخرى تؤكد الالتزام بالجودة.

٤- الاهتمام بنوعية التعليم بما يتماشى مع احتياجات رفع القدرة التنافسية في الاسواق الدولية والتي أضحت تتطلب قدراً اكبر من المعارف والتقنية والمهارات.

٥- احداث تغييرات جذرية في السياسات الاقتصادية اللازمة لتسريع عجلة التنمية وذلك بصياغة سياسات ناجعة للتنمية ومواصلة تطبيق البرامج الاصلاحية.

٦- تحرير السوق والترويج للقطاع الخاص مع تدخل واسع للدولة باقتصاد السوق وعلى مراحل.

مما تقدم يمثل ارتفاع معدل البطالة احد المؤشرات الدالة على تدهور وضع الاقتصاد العراقي عموماً والذي يعود في بداياته الى عام ١٩٩١، اثر فرض العقوبات الاقتصادية التي تركت اثاراً سلبية عديدة على مسيرة التخطيط والتنمية بشكل عام. ونظراً لظروف الحرب الاخيرة وما ترتب عنها من احداث وتخريب في عموم الاقتصاد العراقي فقد ادى ذلك الى التوقف الكامل لمستوى النشاط الاقتصادي المتمثل بالفعاليات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية مع انخفاض ملموس في الموارد المالية للحكومة وتسريح اعداد كبيرة من منتسبي دوائر الدولة ومؤسساتها الاعلامية والعسكرية والامنية التي كانت تستوعب نسبة كبيرة من قوة العمل ما افرز بعض المواصفات المهمة التي تميز وضع سوق العمل في العراق وهي:

١- معدل نمو سكاني مرتفع جداً نتجت عنه مجموعة شابة من السكان حوالي (٤٠٪) هم دون الخامسة عشرة من العمر ما ادى الى معدل نمو مرتفع جداً في القوى العاملة.

٢- ارتفاع معدل البطالة بحوالي (٤٣,٨٪) في عام ٢٠٠٤ وبخاصة الفئة العمرية (١٥- ٢٤) سنة.

٣- على غرار عدد من دول المنطقة توجد درجة عالية من التفاوت بين الجنسين من حيث معدلات المشاركة والاستخدام.

٤- عدم مساهمة المنشآت الخاصة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على حد سواء بامتصاص جانب من البطالة وتقليص عدد العاطلين عن العمل اذ لم يقم القطاع الخاص باي دور يذكر في هذا الجانب في الوقت الذي كانت فيه الامال معلقة على هذا القطاع للقيام بدوره الفاعل في مجال امتصاص البطالة وتحقيق الاستخدام للقوى العاملة في الانشطة الاقتصادية.

٥- تشكل عمالة القطاع العام (الحكومي) حوالي ٣٥٪ من اجمالي الاستخدام للقوى العاملة في الانشطة الاقتصادية المختلفة.

٦- لم تساهم المنشآت الصناعية بأي دور في مجال تشغيل القوى العاملة وهذا يعود لجملة اسباب سبق ان تم ذكرها.

٧- ان عمالة القطاع الخاص تتركز في جانب اساسي في نشاط الزراعة والخدمات في الوقت الذي يتطلب ان تتوجه هذه العمالة الى الانشطة الانتاجية السلعية بما يحقق التنوع في بنية الاقتصاد العراقي وعدم اقتصار ذلك على التركيز على القطاع النفطي من اجل مغادرة ما يوصف بأحادية الاقتصاد العراقي.

ومن الجدير بالذكر الاشارة الى انه تم تطبيق بعض السياسات العاجلة للتخفيف من حدة البطالة من خلال ايجاد اعمال مؤقتة ولفترات معينة فضلاً عن استحداث درجات وظيفية محددة ضمن الملاك الدائم لبعض الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة، الا ان الحلول الشاملة تتطلب تطبيق السياسات التي وردت في ستراتيجية التنمية الوطنية بضمنها المعالجات المتعلقة بتوفير القروض لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن اعتبارها ضمن الحلول العاجلة وفي الوقت نفسه فانها توفر دخولاً ثابتة للامدين المتوسط والبعيد والتي تأثرت نتيجة للاحداث التي مر بها العراق قبل عام ٢٠٠٣ وما بعده، ونود الاشارة بهذا الصدد الى ان معالجة حالة الشركات العامة المملوكة ورفع مستويات تشغيلها من شأنه ان يؤدي الى تحريك مفاصل الاقتصاد وزيادة فرص العمل.

وضمن اطار الرؤية المستقبلية لموضوع معالجة اثار البطالة نوصي بالاتي:

١- تحقيق معدل نمو للاقتصاد العراقي يتراوح ما بين (١٥-٢٠٪) على ان لا يقل عن (١٥٪) كمتوسط سنوي اخذين بنظر الاعتبار نمو السكان البالغ (٣٪) سنوياً ما يتطلب زيادة حجم الاستثمارات المتاحة الى ٣٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

٢- تحويل الموارد الاقتصادية من خلال وضع برامج تتطلب استخدام العنصر البشري بكثافة بهدف امتصاص جانب من البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

٣- التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها تتطلب استثمارات اقل مما هي الحال في المشاريع الكبيرة وتستقطب من ناحية ثانية جانباً كبيراً من العمالة وهذا يعني استخدام كثافة عنصر العمل بدلاً من تكثيف راس المال كما هو الحال في العديد من التجارب الاقليمية والدولية التي طبقت هذه الحالة.

٤- بناء القدرات التنظيمية والادارية المناسبة لادارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٥- تعزيز قدرات المقاولين المحليين في تنفيذ المشاريع التي تتطلب تكثيف عنصر العمل الى جانب مساهمة القطاع الخاص بشكل عام لتنفيذ العديد من المشاريع الواردة ضمن حملة اعادة الاعمار التي سيشهدها القطر في المرحلة المقبلة.

٦- تشجيع استخدام المستلزمات والمواد الاولية المحلية بدلاً من المستوردة في المشاريع التي تنفذ بموجب التسهيلات الدولية والقروض التي سوف توفرها مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة لاعادة اعمار العراق.

٧- تعزيز دور العلاقات والتشابكات القطاعية، بما يخدم تحقيق الانسجام والتكامل في اداء الانشطة الاقتصادية وبما يعود بالنفع على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي سوف يشهدها القطر لاحقاً.

٨- تعزيز دور البنية التحتية الاساسية وتطوير قطاع الخدمات بما يسهم في تلبية حاجة القطاعات الاقتصادية الاخرى من جانب، ومن جانب آخر يساهم في امتصاص جانب كبير من البطالة المتاحة في الاقتصاد العراقي.

٩- التركيز على ايجاد ستراتيجيات تنموية للاقاليم والمناطق التي تعاني من بطالة كبيرة بما يساهم في تحريك الاداء في الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة التي يعاني فيها من حالة الكساد والركود وعدم الاستقرار السياسي والامني.

*خبير ومدير قسم السياسات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي

في الهم الاقتصادي

ماذا وراء موافقة مجلس الوزراء على المشاركات الأجنبية للمصارف

حسام الساموك

كان قانون المصارف الذي شرعه السفير بريمر قد (تفنن) في السماح للمصارف العراقية بالمشاركات الأجنبية دون مثيلاتها من الشركات المساهمة الصناعية والزراعية والخدمية لغاية (في نفس يعقوب)، وبغض النظر عن رأينا في مآل المشاركات الاجنبية وما تلحقه من ضرر مؤكد بثروتنا الوطنية اذا ما انطلقت من لهف الرساميل الوافدة الهادفة اولا وآخراً الى الابتزاز والاستلاب، وضرورة ان تبنى عمليات المشاركة على دراسات وافية للجدوى وتكافؤ تام بين طرفي اية صفقة بما يخدم مصالح الطرفين حاضراً ومستقبلاً الا ان لهفاً غير مسبوق انطلق نحو استجداء تلك المشاركات، وراحت بعض ادارات المصارف -كما اكدنا في كتاباتنا السابقة- تعقد صفقاتها وراء ابواب موصدة لا بد من ان يحوم الشك حول تفاصيلها، خاصة ان معظمها لا يتردد في لهم الخنزير من (...) وابسط شواهدنا لعب زيادات راس المال التي تزكم الانوف.

امام هذه المضاربات الغريبة اضطر المساهمون الذين يضطرون للوقوف في دور (آخر من يعلم) لمسايرة تلك الممارسات الهزيلة وقد (اطربتهم)وعود ادارات مصارفهم بان القادمين الجدد يحملون لهم نفائس الكنوز.

على تلك الاحلام، تدافع جمع ممن توقفت اعمالهم وفعالياتهم الاقتصادية ليخوضوا معركة التعاطي باسهم الشركات المساهمة، وكانت المصارف في مقدمتها، حينما التهبت اسعار اسهمها ليصل احدها مثلاً الى اكثر من ثلاثين ضعفاً من سعره المتعارف عليه.

ومع احتدام المضاربات، كانت ثلاثة من المصارف التي قادت لعبة المشاركات قد قدمت طلباتها الى دائرة تسجيل الشركات لتوثيق اخر مراحل عقود المشاركة خاصة انها استحصلت بكل يسر كل الموافقات المبدئية وهي على التوالي (المصرف الاهلي والائتمان ودار السلام)، لكن دائرة تسجيل الشركات وبإجراء خارج صلاحياتها اعترضت على الاجراءات رغم ان البنك المركزي بصفته المرجع المسؤول عن تلك الاجراءات قد اقرها، لترفع القضية الى مجلس الوزراء، ويصاب سوق الاوراق المالية برمته بصدمة عطلت كل فعاليته، واستغلتها حيتان السوق من طرف اخر، وبالتنسيق مع عصابات الوسطاء المعروفة بالياتها الملتوية لتوقع بأسعار السوق حتى كادت تقوده الى الانهيار مما تكبد عدد هائل من المساهمين خسائر فادحة دفعت بقسم منهم الى افلاس محقق.

قبل ايام قلائل، وفي ٢/ ١٠/ ٢٠٠٥ اصدرت امانة مجلس الوزراء تعميماً اقره اجتماع المجلس في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٥ ليقر فيه السماح للمصارف الاجنبية بامتلاك اكثرية الاسهم في المصارف العراقية دون التقيد بنسبة محددة ووفقاً لضوابط واجراءات البنك المركزي العراقي مما اعاد للمساهمين تنفسهم الصعداء، ولكن بعد ان تكبدت غالبيتهم خسائر ليس من السهولة تعويضها. وبعد الذي تم بقصد او بحسن نية، وفي اعقاب ذلك ما تم استغلاله داخل اروقة السوق بأبشع الوسائل، هل يترك (خفافيش النهار) للسوق المعبر عن الفعالية الاقتصادية لاي بلد، ان تنساب تداولاته دون التلاعب والتناور والاستغفال؟!

لا ننكر ان (التجارة شطارة) لكننا ينبغي ان نتذكر ان هناك تعاطيات اخلاقية لا بد من ان تسبق أي نمط من صفقات التداول.

السودان يطرح عملة جديدة (معومة) منتصف ٢٠٠٦

الخرطوم / الوكالات

قال وزير المالية السوداني الزبير احمد الحسن أن السودان سيطرح عملة جديدة معومة تماما خلال النصف الاول من العام القادم ودعا المانحين للمساعدة في تمويل هذه الخطوة التي تتكلف مئة مليون دولار.

وقال الوزير أيضا انه يتوقع ان تصل عائدات صادرات النفط خلال عام ٢٠٠٦ الى نحو ٧,٨ مليارات دولار مقارنة بعائدات هذا العام التي بلغت ٣,٧ مليارات دولار مع بدء استخدام أنبوب نفط جديد مما يتيح زيادة الانتاج بمقدار ٢٠٠ ألف برميل يوميا ليصل الى نصف مليون برميل يوميا.

وأبلغ الحسن الصحفيين في الخرطوم ان تكلفة طرح الجنية السوداني (الجديد) ستبلغ نحو مئة مليون دولار. وقال انه طبقا لاتفاق السلام وعدت الدول المانحة بتقديم التمويل الضروري لطرح الجنيه السوداني الجديد.

وتابع ان الجدول الزمني للعملة الجديدة سيتوقف على أموال المانحين.

وشكل السودان حكومة ائتلافية جديدة الشهر الماضي في أعقاب توقيع اتفاق سلام في كانون الثاني لانهاء الحرب الاهلية في الجنوب وهي الأطول في افريقيا وراح ضحيتها مليونا قتيل. كما يتضمن الاتفاق أيضا تقاسم الثروة والتحول الديمقراطي واجراء استفتاء على انفصال الجنوب بعد ست سنوات.

وقال الوزير السوداني ان قيمة الجنيه السوداني ستحددها اليات السوق. وسيحل الجنيه مكان الدينار السوداني الذي يجري تداوله حاليا بسعر نحو ٢٤٠ دينارا للدولار الواحد.

وأضاف الحسن ان عائدات النفط ستشكل نحو نصف ميزانية السودان لعام ٢٠٠٦ للمرة الاولى منذ تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة.

ومضى يقول انه طبقا للميزانية فان عائدات صادرات النفط للعام القادم ستصل الى ٧,٨ مليارات دولار ولكن لن يذهب كل هذا المبلغ الى حكومة السودان.

وتابع الحسن ان نصف هذه الاموال سيغطي تكلفة استخراج أو تكرير النفط والشركات الاجنبية التي تستثمر في هذه الصناعة.

وأضاف ان هذا المبلغ تم حسابه على اساس ٤٠ دولارا للبرميل. ويبلغ سعر النفط حاليا نحو ٦٦ دولارا للبرميل. وينتج السودان نحو ٣٢٠ ألف برميل يوميا من الخام.

وقال الحسن في اجتماع وزاري لأغنى دول العالم عقد في واشنطن الاسبوع الماضي ان هناك تعاطفا متزايدا تجاه فكرة الغاء ديون السودان المستحقة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويأمل السودان أن يكون من بين الدول الثماني عشرة المدينة التي تقرر في وقت سابق من العام الحالي اعفاؤها من سداد الديون.

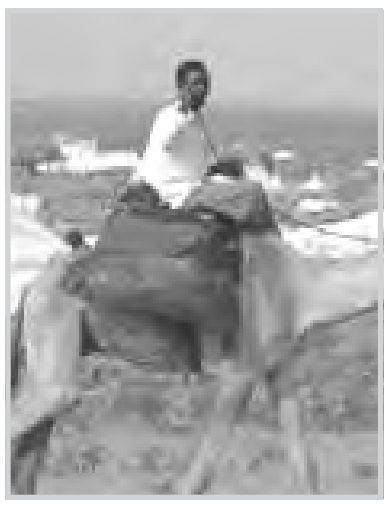

والغيت عضوية السودان الذي يبلغ اجمالي ديونه الخارجية نحو ٢٤,١ مليار دولار في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ١٩٩٧ لعدم الوفاء بالتزاماته.

وقال الوزير السوداني ان بعض الدول مثل بريطانيا قالت ان تخفيف أعباء الديون أمر مشروط بحل النزاع في دارفور بغرب السودان المستمر منذ عامين ونصف العام. وقتل في هذا النزاع عشرات الالاف ودفع الولايات المتحدة الى التوجيه الاتهامات للخرطوم بارتكاب أعمال ابادة جماعية وهو ما تنفيه الحكومة.

الدينار العراقي في البورصة العالمية

الدولة	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق العراق للأوراق المالية النشرة اليومية ليوم الاثنين لمصادف 10/10/2005

اسم الشركة	عدد العقود المنفذة	سعر الافتتاح	سعر الاغلاق	معدل السعر السابق	معدل السعر الحالي	اعلى سعر	ادنى سعر	سعر آخر طلب شراء	سعر آخر عرض بيع
قطاع المصارف									
مصرف الشرق الاوسط	92	6.300	6.300	6.050	6.000	5.300	5.300	6.100	
مصرف الاستثمار	101	4.250	4.550	4.200	4.650	4.000	4.000	0.000	
مصرف دجلة	78	3.100	3.100	2.850	3.160	2.700	2.850	3.100	
مجموع قطاع المصارف	271			12.600	13.850				
طي الرقم القياسي لقطاع المصارف					2,561				
قطاع الاستثمار									
الاهلي للاستثمار المالي	7	2.550	2.550	2.550	2.550	2.550	2.550	2.550	
الوطني للاستثمار المالي	5	3.300	3.300	3.300	3.700	3.800	3.300	0.000	
مجموع قطاع الاستثمار	6			6.450	6.250				
					116.571				
قطاع الخدمات									
المنصور الحديثة	42	5.000	4.250	4.400	5.250	4.250	4.300	4.300	
الزاهية للنقل البري	7	7.100	7.100	7.100	7.100	7.100	7.100	7.500	
الدولية لنقل الدم	2	3.000	3.000	3.000	3.000	3.000	3.050	0.000	
مجموع قطاع الخدمات	46			14.400	15.250				
طي الرقم القياسي لقطاع الخدمات					83.239				
قطاع الصناعة									
بغداد للصناعات الدوائية	2	10.000	9.250	9.850	10.000	9.250	10.000	0.000	
المنصور للدواجن	9	2.500	2.500	2.500	2.500	2.450	2.500	2.500	
الخياطة الحديثة	4	3.300	2.750	2.750	3.000	2.750	2.400	2.300	
السجاد والمفروشات	1	6.200	6.100	6.100	6.100	6.100	6.100	6.200	
كربلاء للصناعة	2	13.000	13.000	13.000	14.000	13.000	12.000	0.000	
المنصور الزراعية	16	3.100	3.100	3.160	3.260	3.160	3.100	3.100	
[illegible]	35	3.250	3.250	2.950	3.300	2.850	2.950	3.100	
الصناعات الكيماوية	9	6.300	6.300	6.300	6.300	6.900	0.000	0.000	
الصناعات الالكترونية	17	3.450	3.450	3.500	3.450	3.350	0.000	3.750	
الصناعات الخفيفة	4	4.700	4.700	4.600	4.550	4.500	4.500	4.350	
[illegible]	3	1.750	1.750	1.750	1.900	1.750	1.500	2.000	
[illegible]	2	1.400	1.400	1.400	1.400	1.400	1.250	1.500	
الصناعات الانشائية	1	3.000	3.000	3.000	3.000	3.000	3.500	0.000	
مجموع قطاع الصناعة	105				62.550				
طي الرقم القياسي لقطاع الصناعة					19,761				
قطاع الفنادق والسياحة									
[illegible]	4	68.300	68.100	68.000	68.000	68.000	68.500	0.000	
[illegible]	5	60.300	60.300	60.000	60.000	60.000	60.300	0.000	
[illegible]	4	50.000	48.300	49.950	50.000	48.000	48.300	50.000	
[illegible]	6	50.300	50.300	50.000	50.000	50.000	0.000	50.000	
[illegible]	2	43.200	40.000	41.500	43.200	40.000	39.000	42.000	
مجموع الفنادق والسياحة	21			269.450	271.200				
					24,314				
قطاع الزراعة									
[illegible]	6	0.300	0.300	0.800	0.800	0.800	0.300	0.300	
[illegible]	1	1.350	1.350	1.650	1.650	1.500	1.350	0.000	
[illegible]	1	11.750	11.750	11.750	11.950	11.750	11.250	0.000	
مجموع قطاع الزراعة	0				14.250	14.200			
طي الرقم القياسي لقطاع الزراعة					89,456				
المجموع العام للأسهم	458			377.20	383.25				
الرقم القياسي العام									